الفصل الأول

أهمية اقتصاديات التعليم

أولا – أهمية اقتصاديات التعليم:

يرجع الاهتمام الحديث بموضوع اقتصاديات التعليم إلى الثلاثين سنة الأخيرة. فقد بدأ الاقتصاديون يربطون بين الانفاق على التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادى فى المجتمع. وأخذت النظرة تجاه الاستثمار فى التعليم تتغير وتعتبر الانفاق على التعليم هو نوع من الانفاق الاستثمارى، حيث يترتب على هذا الانفاق زيادة مهارات وقدرات الأفراد وبالتالى ارتفاع مستوى الإنتاج القومى.

وفى هذا المجال يذكر الاقتصادى الشهير فردريك هاربسون وهو من المشاهير الذين كتبوا فى موضوع الموارد البشرية، أن هذه الموارد تمثل الأساس لثروة الأمم. وأن رأس المال والموارد الطبيعية هى عناصر انتاج سلبية، وان العنصر البشرى هو عامل الانتاج النشيط والفعال. اذ أنه هو الذى يقوم بتكوين رأس المال المادى، واستغلال الموارد الطبيعية وبناء المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام. ويؤكد هذا الكاتب أن الدولة التى لا تستطيع أن تنمى القدرات والمعارف لدى شعبها وان تستخدم هذه القدرات والمعارف بشكل فعال لخدمة الاقتصاد القومى، أن مثل هذه الدولة لن تستطيع أن تطور أى شكل آخر.(١)

وللإهتمام الكبير بقضية اقتصاديات التعليم فقد أصبح فرعا جديدا ومستقلا من فروع علم الاقتصاد، وكثر عدد المتخصصين فى هذا الموضوع وتعددت الكتابات المتعلقة باقتصاديات التعليم. وأهم القضايا التى يتناولها موضوع اقتصاديات التعليم ما يلى(٢):

1- F.H. Harbison "Human Resources as the Wealth of Nations, New York: Oxford University Press, 1973, p.3.

2- M. Blaug (ed.) Economics of Education 1, Penguin Books Ltd, Harmondsworth, Midlesex, England, 1968, pp. 7-8.

١) مقدار المبالغ التى ينبغى على الدولة أن تنفقها على التعليم ووسائل تمويل هذه المبالغ.

٢) هل الانفاق على التعليم هو: "انفاق استثمارى" أم "انفاق استهلاكى"؟

٣) فإذا كان انفاقا استثماريا فما هو العائد المنتظر الحصول عليه من الاستثمار فى التعليم، ومقارنة ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى سواء المتعلقة بالعنصر البشرى أو غير البشرى.

٤) واذا كان الانفاق على التعليم إنفاقا استهلاكيا فما هى المحددات الخاصة بالطلب على التعليم.

٥) تحديد التركيبة المثلى من وقت التلاميذ، والمدرسين، والمبانى، والأدوات اللازمة للعملية التعليمية.

٦) تحديد الهيكل الأمثل للهرم التعليمى The Educational Pyramid، وبمعنى آخر تحديد عدد التلاميذ عند كل مستوى من مستويات التعليم.

٧) تحديد التوليفة المثلى من التعليم الرسمى الذى يتم داخل المدارس والكليات، والتعليم غير الرسمى Informal Education الذى يتم خارجها.

٨) مساهمة التعليم فى تنمية العنصر البشرى، وفى المساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانيا- دور الاستثمار فى التعليم على النمو الاقتصادى[1]:

فى بداية الستينات من هذا القرن قام الاقتصاديان شولز ودينسون كل بمفرده بإثبات أن التعليم يساهم بشكل مباشر فى زيادة الدخل القومى، وذلك عن طريق رفع كفاءة وانتاجية اليد العاملة. وقد ترتب على هذه الحقيقة صدور عدد كبير من الدراسات تتعلق بالفائدة الاقتصادية للإستثمار فى التعليم. وقد أبدى البنك الدولى مؤخرا اهتماما كبيرا بقضية التعليم وأثر ذلك فى رفع مستوى العنصر البشرى فى البلدان النامية،

(1) George Psacharopoulous and Maureen Woodhall, Education for Development, An Analysis of Investment Choices, A World Bank Publication, Oxford University Press, New York, 1985, pp. 15 - 20.

وما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدل النمو الاقتصادى.

وقد استخدم دينسون E.F. Dension وآخرون (فى عام ١٩٦٢) فكرة دالة الانتاج لقياس مصادر النمو المختلفة فى اقتصاد الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩١٠-١٩٦٠. وقد استخدم دالة الانتاج البسيطة المعروفة بدالة Cob-Douglas ويمكن التعبير عنها على النحو التالى:

$$Y = F [K, L]$$

حيث أن:

Y = الانتاج الكلى.

L = رأس المال البشرى.

K = رأس المال المادى.

وعندما قام دينسون بإستخدام هذه الفكرة لشرح محددات نمو الإنتاج القومى للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة تبين له وجود فضلة أو متبقى Residual كبير فى الأهمية من الزيادة فى الناتج القومى، لا يرجع إلى الزيادة فى رأس المال البشرى (القوى العاملة) ولا إلى الزيادة فى الاستثمار غير البشرى (رأس المال المادى). ومن ثم فإنه قد استنتج أنه بالضرورة توجد مجموعة أخرى من العوامل قد ساهمت بدور فعال فى زيادة معدل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٦٠.

وقد قدر دينسون فى دراسات لاحقة أن الاستثمار فى التعليم قد ساهم بنحو ٢٣٪ فى المتوسط من معدل الزيادة فى الإنتاج القومى الأمريكى خلال الفترة المذكورة وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمى لليد العاملة. كذلك فإنه قد قدر أن أثر التعليم قد كان فى حدود ١٥٪ فقط فى الفترة من ١٩٥٠ حتى الستينات. وقد تفاوتت النسبة بين الدول المختلفة الصناعية والنامية كما يوضح ذلك جدول رقم ١-١. فبينما وصلت هذه النسبة إلى ١٥٪ فى الولايات المتحدة نجد أنها ارتفعت إلى ٢٥٪ من معدل النمو الاقتصادى فى كندا، وكانت ١٢٪ بالنسبة لإنجلترا. بنما انخفضت إلى ٣,٣٪ بالنسبة للبرازيل وكانت فى حدود ٠,٨٪ فقط بالنسبة للمكسيك.

جدول(١-١)
أثر التعليم على النمو الاقتصادى

البلد	نسبة ما يسهم به التعليم فى المعدل السنوى لنمو الدخل القومى (٪)
أمريكا الشمالية:	
كندا	٢٥,٠
الولايات المتحدة	١٥,٠
أوربا:	
بلجيكا	١٤,٠
الدانمارك	٤,٠
ألمانيا الغربية	٢,٠
فرنسا	٦,٠
ايطاليا	٧,٠
هولندا	٥,٠
انجلترا	١٢,٠
الاتحاد السوفيتى	٦,٧
أمريكا اللاتينية:	
الارجنتين	١٦,٥
البرازيل	٣,٣
المكسيك	٠,٨
بيرو	٢,٥
فنزويلا	٢,٤
آسيا:	
كوريا الجنوبية	١٥,٩
اليابان	٣,٣
ماليزيا	١٤,٧
الفلبين	١٠,٥
أفريقيا:	
غانا	٢٣,٢
كينيا	١٢,٤
نيجيريا	١٦,٠

المصدر:

G. Psacharapoulous, "The Contribution of Education to Economic Growth: International Comparisons, In International Productivity Comparisons and the Causes of the Slowdown, ed. J. Kendrick. Cambridge, Mass.: Ballinger, 1984, p. 337.

obeikandl.com

كذلك قام نورمان هكس – وهو من خبراء البنك الدولى – فى عام ١٩٨٠ بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى والالمام بالقراءة والكتابة، ومتوسط العمر المرتقب (أو المتوقع أن يعيشه الانسان) Life expectancy فى ٨٣ دولة من دول العالم الثالث خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٧. فوجد أن الـ ١٢ دولة التى حققت أعلى معدلات فى النمو الاقتصادى كانت تتمتع بأعلى المعدلات فى التعليم (أى محو الأمية) أو Literacyوكذلك هى التى يحقق مواطنوها أطول عمر متوقع(١).

(1) G. Psacharopouls & M. Woodhall, Op. cit., p. 19.

obeikandl.com